الأمم المتحدة

A/58/379

الجمعية العامة

Distr.: General
18 September 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١١٩ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: حالة حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في سيراليون

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في سيراليون عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٠/٢٠٠٣، الذي أيده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية المعقودة في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

موجز لأهم النقاط

هذا التقرير مقدم بعد التقريرين السابقين المقدمين من مفوض الأمم المتحدة السامي إلى الجمعية العامة (A/57/284) في ٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٢ وإلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2003/35) في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣. ويتضمن معلومات عن الأحداث التي وقعت حتى أوائل آب/أغسطس ٢٠٠٣.

ومنذ التقريرين السابقين السالفي الذكر، تحسنت حالة حقوق الإنسان في سيراليون تحسنا كبيرا. وترسخت سلطة الحكومة من جديد على نطاق البلد، وتجري تدريجيا استعادة

* A/58/150.

021103 021103 03-52498 (A)

النظام القضائي والمحاكم، وكادت المحاكم الجزئية وتشكيلات الشرطة أن تصل إلى مستويات ما قبل الحرب في انتشارها. وعززت الجهود الرامية إلى التصدي للانتهاكات والمخالفات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتبطة بالحرب تنفيذ عملية السلام. ودخلت بالفعل لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة، التي لا تزال تتلقى دعما فنيا من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، المرحلة النهائية من فترة عملها. وأصدرت المحكمة الخاصة عددا من لوائح الاتهام، مبرهنة على إصرارها على الاضطلاع بمهام ولايتها. وأسهمت هذه التطورات في تهيئة مناخ من الاحترام المتزايد لحقوق الإنسان يشمل حق الفرد في الحياة وفي الأمن. إلا أن أوجه القصور الهيكلية المرتبطة بالانتهاكات والمخالفات التي وقعت مؤخرا تعرقل بزوغ مجتمع قائم على سيادة القانون. ويتجلى هذا في أوضح صوره في النظام القضائي وينبغي التصدي له على وجه الاستعجال.

وتشير الاستعدادات الجارية من أجل ترتيب الخروج التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى أن عملية السلام قد اكتسبت قدرا من الزخم وأن سيراليون تسير في الطريق إلى الإصلاح. ومع ذلك، لا تزال هناك شواغل أمنية تتعلق بقدرة القوات المسلحة والشرطة على توفير الأمن وحماية السلامة الإقليمية للبلد. ويشكل عدم الاستقرار في ليبريا المجاورة عاملا يهدد الأمن الداخلي ينبغي عدم الإقلال من شأنه. ورغم إحراز قدر من التقدم في إتاحة فرص لإعادة إدماج المقاتلين السابقين، فلا يمكن تحقيق إعادة إدماجهم في الأجل الطويل إلا عن طريق إحياء الاقتصاد الذي خربته الحرب. ولا تزال هناك مشكلة حادة متعلقة بالتشرد على الرغم من الإعلان الرسمي بإكمال عملية التوطين. وينبغي أخذ هذه العوامل في الحسبان عند تنفيذ الاستعدادات التي تجرى للتخفيض التدريجي للبعثة.

وعملا بمذكرة التفاهم المبرمة مع إدارة عمليات حفظ السلام، واصلت مفوضية حقوق الإنسان تقديم الدعم الفني إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في تنفيذ ولايتها في مجال حقوق الإنسان، التي تشمل التعاون التقني وبناء القدرات والرصد والتدريب والدعوة والتوعية. وعلاوة على ذلك، صممت المفوضية أنشطة للتعاون التقني وتعاونت مع البعثة في تنفيذ هذه الأنشطة التي ترمي إلى المساعدة في إقامة أنظمة وطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

وتشمل التحديات السائدة في مجال حقوق الإنسان في سيراليون جملة أمور منها التصدي للإفلات من العقاب فيما يتصل بالمخالفات التي ارتكبت في الماضي وذلك عن طريق التماس الحقيقة والعدالة والمصالحة ومنع الانتهاكات الحالية والتصدي لها، بينما يجري في الوقت نفسه بناء القدرات المحلية في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وخاصة حقوق الفئات المستضعفة مثل الأطفال واللاجئين والنساء والمهاجرين.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١	٤
ثانيا – حالة حقوق الإنسان	٢-٢٧	٤
ألف – تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن وتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان	٢-٥	٤
باء – أمن الفرد وعمليات الإعدام والبتر بإجراءات موجزة وخارج نطاق القضاء	٦-٧	٥
جيم – حقوق الطفل	٨-١٣	٦
دال – العنف القائم على أساس نوع الجنس وحقوق المرأة	١٤-٢٠	٧
هاء – اللاجئون والمعتقلون والمشردون داخليا	٢١-٢٥	٩
واو – الاتهامات الموجهة إلى أفراد الجبهة الثورية المتحدة وفتية الجهة الغربية	٢٦	١١
زاي – المحاكمة بتهمة الخيانة	٢٧	١١
ثالثا – أنشطة الأمم المتحدة في سيراليون المضطلع بها في مجال حقوق الإنسان	٢٨-٤٢	١١
ألف – بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والقسم المعني بحقوق الإنسان	٢٨-٣١	١١
باء – الأنشطة المضطلع بها في المقاطعات	٣٢	١٣
جيم – رصد المحاكم ومراكز الشرطة والسجون	٣٣-٣٦	١٣
دال – التدريب	٣٧	١٤
هاء – بناء القدرات والتعاون التقني والدعوة	٣٨-٤٠	١٥
واو – اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأمين المظالم	٤١-٤٢	١٦
رابعا – العدالة في الفترة الانتقالية	٤٣-٥٦	١٧
ألف – لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة	٤٣-٥٣	١٧
باء – المحكمة الخاصة	٥٤-٥٦	٢١
خامسا – الاستنتاجات والتوصيات	٥٧-٥٨	٢٢

أولا – مقدمة

١ – اعتمدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والخمسين القرار ٢٠٠٣/٨٠ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عن حالة حقوق الإنسان في سيراليون الذي طلبت فيه إلى المفوض السامي، في جملة أمور، أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين بشأن حالة حقوق الإنسان في سيراليون مع تضمينه إشارة إلى التقارير الواردة من القسم المعني بحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

ثانيا – حالة حقوق الإنسان

ألف – تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن وتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان

٢ – منذ أن قدم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تقريره إلى الجمعية العامة (A/57/284)، في دورتها السابعة والخمسين؛ قدم الأمين العام التقارير التالية إلى مجلس الأمن: S/2002/987 المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛ و S/2002/1417 المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛ و S/2003/321 و Corr.1 المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣؛ و S/2003/663 المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٣ – واستمر تعزيز التقدم الكبير المحرز في استعادة السلام والاستقرار في سيراليون الذي وردت إشارة إليه في التقريرين المقدمين إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين (A/57/284) وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والخمسين (E/CN.4/2003/35). واعترافا بالتقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان، نقلت لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والخمسين النظر في حالة حقوق الإنسان في سيراليون إلى البند ١٩، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني، بدلا من البند ٩، مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم.

٤ – ومع تحسن الحالة، بدأت البعثة في وضع خطط للانسحاب التدريجي المنظم من سيراليون. وأُعدت خطة لتخفيض البعثة تركز على التقدم المحرز في تعزيز قدرة شرطة سيراليون وقواتها المسلحة باعتباره المعيار الأمني الرئيسي الذي سيوجه خطى عملية الانسحاب من المناطق الرئيسية. وتضم المعايير الأخرى تنفيذ مهام ذات أولوية ترمي إلى تعزيز الاستقرار في سيراليون قبل انسحاب البعثة. وتشمل: إكمال إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع؛ وتعزيز سلطة الدولة على نطاق البلد، بما فيها مناطق إنتاج الماس؛ وإحراز تقدم نحو حل الصراع الدائر في ليبريا الذي يؤثر على الحالة في سيراليون. ولبناء

القدرات، جرى نشر ١٢٨ من ضباط الشرطة المدنية التابعين للأمم المتحدة للمساعدة في تدريب قوة الشرطة المحلية. ويتولى الفريق الدولي للمشورة والتدريب العسكريين مساعدة الجيش في تعزيز سمعته كهيئة فنية فعالة ومنضبطة. ولا تزال إعادة إدماج المقاتلين السابقين تحظى باهتمام ذي أولوية نظرا لأنه يمثل أمرا رئيسا بالنسبة لتعزيز السلام.

٥ - وبدأت مؤسستان ترميان إلى التصدي للمخالفات والانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، هما لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة، عملياهما وأحرزتا تقدما في السعي لتنفيذ ولايتيهما ذواتي الصلة. ويعكس استئناف جلسات المحاكم في جميع المناطق إحراز قدر من التقدم، وإن كان محدودا، في إصلاح قطاع القضاء. وتم تدريب قضاة صلح وإيفادهم إلى ما يزيد على ٢٠ موقعا في أرجاء البلد من أجل تقليل عدد القضايا المتأخرة وتخفيف العبء عن المحاكم. ومع ذلك تشير التقارير المقدمة من الموظفين العاملين في مجال حقوق الإنسان، بناء على زياراتهم لمراكز الشرطة والسجون، إلى أوجه قلق رئيسية من قبيل: الاكتظاظ وظروف الاحتجاز غير الصحية واحتجاز المشتبه بهم لمدد مطولة في مراكز الشرطة على نحو يجاوز الحدود المحددة قانونا وعدم الفصل بشكل محكم بين فئات المسجونين وذلك في انتهاك للمعايير الدولية المحددة.

باء - أمن الفرد وعمليات الإعدام والبتر بإجراءات موجزة وخارج نطاق القضاء

٦ - أسهم التقدم المحرز في تنفيذ عملية السلام في تهيئة مناخ تزايد فيه احترام حقوق الإنسان بما في ذلك حق الفرد في الحياة والأمن. وقل عدد حالات الانتهاكات خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن العام الماضي. ولم يتم الإبلاغ عن حدوث أي حالات لعمليات إعدام و/أو بتر خارج نطاق القضاء في الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وتوقفت الهجمات التي تشنها أي من الأطراف المتقاتلة السابقة ضد المدنيين واستمر الأمن في التحسن منذ رفع حالة الطوارئ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ومع ذلك، لا يزال الوضع الأمني على الحدود مع ليبريا يمثل مسألة مثيرة للقلق ومصدرا للمخاطر الأمنية الداخلية بالنسبة لسيراليون. وثمة تقارير تشير إلى وقوع غارات على سيراليون شنتها جهات ليبرية غير حكومية، من بينها هجوم وقع في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ ضد قرية ماندافولاهان في مقاطعة كيلاهون. وردا على هذه التهديدات، زادت الحكومة من وجود أفراد الأمن التابعين لها على طول الحدود مع ليبريا وقامت بعمليات فرز في المخيمات لتمييز المقاتلين عن المدنيين.

٧ - ووقعت حالة وفاة واحدة مشتبه بها ولم يتم التوصل إلى حل لها في معسكر الاعتقال في مابي الذي أقيم لحجز المقاتلين الليبريين الذين التمسوا اللجوء إلى سيراليون. ويقال أن المحتجز لقي حتفه بسبب تأخر مسؤولي السجن في طلب رعاية طبية له أو نقله إلى المستشفى. وتسبب هذا الحادث في حدوث احتجاج عنيف في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣.

جيم – حقوق الطفل

٨ – تنعكس حماية الأطفال انعكاسا كاملا في الجوانب المختلفة للعمليات التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والتي تولي عناية خاصة للأطفال عن طريق الرصد المنتظم للشرطة والسجون والمحاكم من قِبل موظفي شؤون حقوق الإنسان. وأصبح الآن حضور إحاطات التعريف بمسائل حقوق الطفل، ولا سيما استغلال الأطفال وإساءة معاملتهم، إلزاميا للأفراد المدنيين والعسكريين الذين يلتحقون بالبعثة، بمن فيهم المراقبون العسكريون وأفراد الشرطة المدنية. وفي مطلع عام ٢٠٠٣، شرع القسم المعني بحقوق الإنسان، بالتعاون الوثيق مع المستشار في مجال حماية الأطفال التابع للبعثة، في تنفيذ ''برنامج تدريب المدرّبين على مسائل حماية الأطفال'' على مستوى الكتائب في جميع القطاعات.

٩ – وأُحرز بعض التقدّم في إعادة إدماج المحاربين الأطفال السابقين والأطفال المنفصلين عن ذويهم. وتم جمع شمل ٩٨ في المائة مما مجموعه ٧ ١٣٤ طفلا مسجلين لدى وكالات حماية الطفل مع أسرهم. وقد وضعت هذه الوكالات استراتيجية مجتمعية لإعادة الإدماج وأقامت آليات لرصد إعادة إدماج الأطفال في مجتمعاتهم المختلفة. ويجري العمل حاليا على إعداد مشاريع لتخفيف الوطأة من أجل رعاية الأطفال الذين لم يسرِ عليهم نزع السلاح والتسريح. ويستمر في الشرق تقفّي أثر الأسر وجمع شمل الأطفال المنفصلين عن ذويهم، وتم تيسير ذلك إلى حد كبير بواسطة الاستعانة الفعالة برسائل الفيديو لجمع الأطفال بأسرهم.

١٠ – ومع استمرار أنشطة بناء السلام، برزت تحديات رئيسية أمام وكالات حماية الأطفال تتمثّل في الأعداد المرتفعة من أطفال الأزقة في المناطق الحضرية وقصور نظام عدالة الأحداث واستغلال الأطفال كعمالة رخيصة، ولا سيما في مناجم الماس، وخاصة المناجم الواقعة في شرق سيراليون. وتشمل الجهود المتواصلة لمعالجة هذا الشاغل دعوة راسمي السياسات إلى تطبيق معايير عمل الأطفال القائمة، وعقد حلقات عمل للتوعية للأطفال العاملين في المناجم وذويهم والمشرفين على المناجم ومجتمعاتهم، وشن مبادرات هادفة إلى توفير حلول بديلة للأطفال العاملين في المناجم وأسرهم، بما فيها التعليم والتدريب على المهارات.

١١ – وفي شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣، قام الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، السيد أولارا أوتونو، بزيارة إلى سيراليون دامت أسبوعا، وتزامنت الزيارة مع بدء اللجنة الوطنية المعنية بالأطفال المتأثرين بالحرب مباشرة أعمالها بصورة رسمية وبداية بث برنامج صوت الأطفال، وهو برنامج تبنّه إذاعة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مكرّس لمسائل الأطفال. ولاحظ السيد أوتونو تغييرات هامة في البلد منذ الزيارات السابقة التي قام

بها، ولكنه حدد عدة تحديات، بما فيها الحاجة إلى تعزيز قطاع التعليم وتلبية احتياجات الأطفال والفئات الضعيفة، كالمعوقين وجرحى الحرب والفتيات المعرضات للاستغلال الجنسي وبغاء الأطفال.

١٢ - واتُخذت إجراءات خاصة لمشاركة الأطفال في مرحلة الإدلاء بالشهادات وجلسات الاستماع التي تعقدها لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة. وكفلت هذه الإجراءات عدم الإفصاح عن هوية الأطفال الذين يُقْبِلون على تقديم المعلومات للجنة أو على الإدلاء بشهاداتهم أمامها. وأعلن المدعي العام التابع للمحكمة الخاصة أنه لن يقاضي أي شخص لجرائم ارتكبها عندما كان دون سن الـ ١٨. وشملت لوائح الاتهام المعروضة على المحكمة الخاصة جريمة تجنيد و/أو استخدام جنود أطفال دون سن الـ ١٥.

١٣ - وبغض النظر عن القيود التي تحول دون تطبيق معايير عدالة الأحداث عموما، فإن المسؤولين عن السجون والقضاة في كينيما وكونو وبورت لوكو عادة ما يتقيّدون بالمعايير المستنيرة في معالجة قضايا الأحداث. وعلاوة على ذلك، أُحرز بعض التقدّم عن طريق إقامة زنزانة للأحداث في سجن كينيما، مما يكفل الوفاء بشرط أساسي للفصل بين المحتجزين الأحداث والبالغين. ووافق القضاة في كامبيا وبورت لوكو على وضع حد لممارسة إصدار أحكام بالعقاب البدني ضد الأحداث تنتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

دال - العنف القائم على أساس نوع الجنس وحقوق المرأة

١٤ - واصل القسم المعني بحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تعزيز حقوق المرأة عن طريق الأنشطة التي يقوم بها في مجالي الرصد وبناء القدرات. فالرصد الذي تجريه البعثة لمراكز الشرطة والسجون والمحاكم يركّز بشكل خاص على القضايا المتعلقة بالنساء والفتيات. وقد أُدمج موضوع المنظور الجنساني وحفظ السلام في التدريب التوجيهي لحفظة السلام وأفراد الشرطة المدنية. وفي شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قامت البعثة بدور الميسّر لعملية اختبار في الميدان لموارد مراعاة المنظور الجنساني، وهي عملية تقوم وحدة أفضل الممارسات في مجال حفظ السلام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام بإعدادها.

١٥ - وأجرت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تدريبا على المسائل الجنسانية لأفراد الشرطة وإدارة السجون ومنظمات المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى قسم حقوق الإنسان تدريبا لأعضاء شبكة البرلمانيات تناول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ودرّب ٣٠ عضوا في فرقة العمل المعنية بهذه الاتفاقية. وقد تشكّلت فرقة العمل هذه برعاية وزارة الرعاية الاجتماعية والشؤون الجنسانية وشؤون الأطفال من أجل توعية عامة الناس

بالاتفاقية وتيسير تنفيذها وعملية تقديم التقارير المتصلة بها، ولكفالة إدماجها في التشريع المحلي. وتضم فرقة العمل برلمانيين وموظفين مدنيين وأعضاء في المجتمع المدني وشرطة سيراليون.

١٦ - وقدّمت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون المساعدة أيضا إلى شرطة سيراليون لبناء قدراتها على معالجة المسائل المتصلة بالمرأة والطفل. فقد قدمت في هذا الخصوص سلسلة من الدورات التدريبية لأعضاء وحدة دعم الأسرة التابعة للشرطة، والتي تضم وحدات فرعية متخصصة ضمن هياكل الشرطة في المناطق المختلفة، وترمي إلى معالجة الجرائم التي تُرتكب ضد النساء والأطفال والفئات الضعيفة. وأُجريت المرحلة الأولى من التدريب في شهر أيار/مايو ٢٠٠٣. ومع أن الوحدة تتواجد الآن في جميع المناطق، فإن قيودا سوقية هامة، من بينها القيود في مجال النقل، تعوّق فعاليتها.

١٧ - وبالرغم من بعض التقدّم الذي أُحرز في معالجة العنف القائم على أساس نوع الجنس، فالمعوقات ما زالت موجودة، وهي مرتبطة بالممارسات الثقافية والعيوب الهيكلية القائمة. ويتضح ذلك بشكل خاص في الإمكانيات المحدودة للحصول على الأدلة الطبية، نظرا لارتفاع رسوم الرأي الطبي، اللازم لمقاضاة الجرائم القائمة على أساس نوع الجنس. وتشمل المعوقات الأخرى التي تواجهها مقاضاة هذه الجرائم عدم توافر المحامين وعدم تمتّع أعضاء السلك القضائي بالتدريب ذي الصلة وصعوبة عملية الوصل إلى القضاء نظرا للخلل في نظام المحاكم. وتتسم هذه المشاكل بالحدة في المقاطعات حيث يتم عادة سحب التهم وتسوية القضايا خارج المحكمة أو إغفالها. ويمتنع بعض الضحايا غالبا عن الإبلاغ عن الجرائم القائمة على أساس نوع الجنس خوفا من الوصمة المرتبطة بذلك. ولمواجهة هذه المشاكل، افتُتح في فريتاون في شهر آذار/مارس ٢٠٠٣ أول مركز يوفر المأوى والدعم النفسي والقانوني لضحايا العنف الجنسي.

١٨ - وفي محاولة منها لسد النقص في توعية الجمهور بالجرائم القائمة على أساس نوع الجنس، قدّمت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون عددا من البرامج الإذاعية لزيادة التوعية بحقوق المرأة. وفي أواخر عام ٢٠٠٢، قامت البعثة بدور نشط في تنظيم حملة دامت ١٦ يوما للتعبئة ضد العنف القائم على أساس نوع الجنس في فريتاون والمقاطعات. ورمت هذه الحملة إلى توعية عامة الناس بالعنف القائم على أساس نوع الجنس بوصفه قضية تتعلق بحقوق الإنسان. وشاركت البعثة أيضا في أنشطة على الصعيد الوطني وكذلك على صعيد المقاطعات للاحتفال باليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٣. ففي ذلك اليوم، عقدت

ست منظمات نسائية جلسة استماع علنية بشأن العنف ضد المرأة أدلت خلالها النساء بشهادتهن الشخصية عن كيفية تعرّضهن للعنف في المنزل والعمل.

١٩ - وهناك مسألة لم يتم التطرق إليها من قبل وهي مسألة الاتجار بالنساء والفتيات. فقد كفلت الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إيلاء السلطات قدرا أكبر من الاهتمام لهذا الموضوع. وفي شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٣، نظّمت شرطة سيراليون حلقة دراسية استمرت نصف يوم عن مكافحة الاستغلال الجنسي التجاري والاتجار بالجنس. وسلّمت حلقة العمل بوجود الاستغلال الجنسي التجاري والاتجار بالجنس في سيراليون، مع أنه لا توجد إحصاءات عن ذلك. وأقر المشاركون في الحلقة الدراسية بالحاجة إلى إخراج هذه المسألة إلى العلن وسنّ قوانين جديدة تعتبر هذا الاتجار جريمة.

٢٠ - ونظرا لانتشار الجرائم القائمة على أساس نوع الجنس على نطاق واسع، ساعد القسم المعني بحقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة في وضع استراتيجيات لمعالجة المشكلة في إطار أعمالهما. ففي شهر أيار/مايو ٢٠٠٣، شاركت مجموعات نسائية في جلسات استماع عقدتها لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة في فريتاون ودامت ثلاثة أيام، وتناولت آثار الصراعات المسلحة على النساء والفتيات. وأثناء الجلسات، شجّع الجميع المفوضين التابعين للجنة على القيام بدور نشط في الدعوة إلى إصلاح القانون العرفي والقانون العام اللذين يكرّسان، حسب الشهادات المدلى بها، العنف القائم على أساس نوع الجنس والتمييز ضد المرأة. وبصورة مماثلة، تعاونت فرقة عمل معنية بالمرأة تضم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومنظمات غير حكومية محلية معنية بالمرأة مع رئيس قلم المحكمة الخاصة بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز قضايا المرأة في أعمال المحكمة. وتشمل تلك التدابير تدريب القضاة والعاملين في وسائط الإعلام التي تغطّي أعمال المحكمة الخاصة على مراعاة المنظور الجنساني، وحماية القضاة من التأثير الذي تمارسه مجموعات الضغط التي لا تراعي الفروق بين الجنسين، وبرنامج حماية الشهود الذي يتضمن تقديم المشورة في حالات الصدمات والمشورة النفسية الاجتماعية.

هاء - اللاجئون والمعتقلون والمشردون داخليا

٢١ - عاد إلى سيراليون منذ أن بدأت عمليات الإعادة إلى الوطن في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ما مجموعه ٠٠٠ ٢٣٣ لاجئ سيراليوني. وحصل ٠٠٠ ١٤١ منهم على المساعدة في إطار برنامج الإعادة المنظمة إلى الوطن الذي تنفّذه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن مجموع عدد العائدين، جاء ٠٠٠ ٦٣ من ليبريا و ٠٠٠ ١٧٠ من غينيا. ولا يزال لاجئون من أصل سيراليوني يقدّر عددهم بـ ٠٠٠ ٤٧ لاجئ في غينيا، تقدّم

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة إلى ٠٠٠ ٢٥ لاجئ منهم في المخيمات. وهناك ٠٠٠ ٤٠ لاجئ في ليبريا، يعيش٠٠٠ ١٦ منهم في مخيمات.

٢٢ - وبالرغم من التقدّم الذي أُحرز في إعادة اللاجئين إلى الوطن، لا يزال أمن العائدين مصدرا رئيسيا للقلق، خاصة في مقاطعة كيلاهون، وهي منطقة رئيسية للعودة تقع على حدود مقاطعة لوفا في ليبريا. وقد تأثرت هذه المنطقة بالصراع في ليبريا. فخلال عام ٢٠٠٢ ومطلع عام ٢٠٠٣، توغّل مقاتلون ليبريون في هذه المنطقة وقاموا باختطاف مدنيين سيراليونيين واستخدموهم كمحاربين وعمالة قسرية.

٢٣ - ومن الصعوبات الرئيسية التي تعرقل جهود إعادة الإدماج وتحقيق الانتعاش، انعدام الخدمات الأساسية من مأوى، ومياه، ومرافق للصرف الصحي، وتعليم، ورعاية صحية. ويشتد انعدامها أكثر ما يشتد في المناطق الرئيسية لعودة اللاجئين، وبخاصة في مقاطعتي كيلاهون، وكونو اللتين عانتا من تدمير شامل من جراء الحرب. ويبدو أن ما عرقل العودة الطوعية للاجئين، انعدام الأسباب الرئيسية لتوفير راحتهم في مناطق عودتهم.

٢٤ - وأدى الصراع في ليبريا إلى زيادة تحركات السكان على حدودها مع سيراليون، وبخاصة حركة المقاتلين الفارين من المعارك. ولكفالة الأمن، قامت شرطة سيراليون على طول الحدود وفي مخيمات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعمليات أمنية لفرز المقاتلين وفصلهم عن بقية اللاجئين المدنيين. وفي تشرين الأول/أكتوبر، وعملا بتوصيات مجلس الأمن القومي، أنشأت الحكومة مخيم مابي للاعتقالات لإيواء من يدخل إلى سيراليون من المقاتلين الليبريين. ويؤوي هذا المخيم الذي تديره دائرة السجون ٣٠١ من أفراد القوات الليبرية المسلحة السابقين ومن المحاربين الليبريين في صفوف جبهة الليبريين المتحدة من أجل المصالحة والديمقراطية.

٢٥ - وفُرغ في كانون الأول/ديسمبر من إعادة توطين ٧٤٥ ٢٢١ من المشردين داخليا التي كان قد شُرع فيها في نيسان/أبريل ٢٠٠١. وفرغت اللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي رسميا من تنفيذ برنامج إعادة التوطين، غير أنه ظهرت مشكلة خطيرة، متعلقة بالمشردين الذين ظلوا بدون مأوى. ففي فريتاون مثلا، بقي في المخيمات عدد كبير من المشردين داخليا. وللتصدي لهذه المشكلة، عينت الحكومة مخيمي غرافتون ووترلو منطقتي توطين في المنطقة الغربية، وهما مخيمان سبق أن استخدما كمخيمين للمشردين داخليا، ونقل إليهما ٠٠٥ ١ شخص. وهناك أيضا عدد من تجمعات المشردين داخليا من قبيل تجمع ''مصنع الفخار'' الذي يقطنه حوالي ٠٠٥ ٧ ساكن؛ وهي تجمعات تضم عددا كبيرا من المشردين داخليا حتى وإن لم تعترف الحكومة بها رسميا بالمرة بهذه الصفة. وبالإضافة إلى ذلك التجمع،

هناك أيضا حوالي ١ ٥٠٠ شخص لا يزالون يقيمون في مخيم الورشة الوطنية في فريتاون الذي لم يعد يعتبر مخيما للمشردين داخليا. ورغم أن برنامج التوطين قد يكون انتهى رسميا، فإن التحدي الذي لا يزال قائما يتمثل في إيجاد بدائل بالنسبة للمشردين داخليا تتوفر لها مقومات الاستمرار.

واو - الاتهامات الموجهة إلى أفراد الجبهة الثورية المتحدة وفتية الجهة الغربية

٢٦ - لم يسجل أي تقدم في محاكمة حوالي ٩٠ نفرا من أعضاء الجبهة الثورية المتحدة وفتية الجهة الغربية الذين وجهت إليهم عدة تهم من بينها القتل، والتواطؤ على القتل، وإطلاق النار بنية القتل. وقد اعتقل المتهمون في أيار/مايو ٢٠٠٠، ولكن قضيتهم لم تعرض على المحكمة العليا إلا بعد سنتين من احتجازهم، أي في أيار/مايو ٢٠٠٢. وقد نقل أحد المتهمين وهو فوداي صنكوح القائد السابق للجبهة الثورية المتحدة إلى عهدة المحكمة الخاصة بعد توجيه الاتهام إليه في آذار/مارس ٢٠٠٢. لكنه توفي وفاة طبيعية في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣. ولم يسمح بعد لأهالي المتهمين الآخرين بزيارتهم في السجن، ولم يعين لهم بعد من يمثلهم أمام المحكمة. ويتعارض تأخير تقديمهم للمحاكمة مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

زاي - المحاكمة بتهمة الخيانة

٢٧ - عرضت القضية المتورط فيها بتهم الخيانة والتحريض على الخيانة ١٥ رجلا وحدثا عمره ١٥ عاما وامرأة يزعم اشتراكهم في شن هجوم على مستودع للجيش في ويلنغتون في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أول ما عرضت على المحكمة الجزئية، ثم أحيلت إلى محكمة فريتاون العليا في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٣. وقد اختفى جوني بول كروما القائد السابق للمجلس الثوري للقوات المسلحة، المشتبه في تورطه هو أيضا في تلك القضية، عن الأنظار بعد أن حاولت الشرطة إلقاء القبض عليه في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ويمثل المتهمين البالغ عددهم ١٧ متهما خمسة محامين محليين قبل معظمهم التبرع بالمرافعة في القضية على سبيل الإحسان.

ثالثا - أنشطة الأمم المتحدة في سيراليون المضطلع بها في مجال حقوق الإنسان

ألف - بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والقسم المعني بحقوق الإنسان

٢٨ - واصل القسم المعني بحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون رصد حالة حقوق الإنسان في سيراليون وإعداد تقارير بشأنها عملا في ذلك بالولاية المنوطة بالبعثة في

هذا الصدد. وأنشأ القسم نظاما لرصد مراكز الشرطة والسجون والجهاز القضائي والمؤسسات الوطنية رصدا فعالا ومنتظما. وواصل القسم المعني بحقوق الإنسان توثيق المعلومات بشأن الانتهاكات المتصلة بالحرب وذلك في سياق الجهود التي لا يزال يبذلها القسم لتقديم المساعدة في عملية التصدي لما يرتكب أثناء الصراع من انتهاكات ومخالفات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، فرغ القسم من إعداد تقرير أولي عن ضحايا بتر الأعضاء. ويستند التقرير إلى مقابلات أجريت مع ٢٣٩ من ضحايا البتر ومصابي الحرب المقيمين في مخيم أبردين لضحايا البتر في فريتاون وفي مقاطعات بو وبومبالي وكوانادوغو، وتونكوليلي وكينيما، وكونو، وبورت لوكو. ويتعرض التقرير بالتفصيل لثلاث مجموعات لحالات بتر للأعضاء مرتبة بحسب تسلسل وقوعها التاريخي: (أ) انتخابات عام ١٩٩٦ و (ب) ''عملية لا أثر للحياة'' لعام ١٩٩٨ و (ج) اجتياح فريتاون في عام ١٩٩٩. ويبحث التقرير أيضا دوافع البتر ومحاولات تحديد هوية الضحايا والجناة الرئيسيين المشتبه في أنهم ارتكبوا هذه الفظائع. وفي سياق إقامة العدالة في المرحلة الانتقالية، ينظر التقرير إلى آثار هذه الفظائع على الضحايا وعلى عملية السلام والمصالحة الوطنية في سيراليون.

٢٩ - وقدم القسم الدعم السوقي إلى فريق من خبراء الطب الشرعي كلفتهم وأوفدتهم المفوضية عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٢/٢٠ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وأجرى الفريق المنبثق عن الفريق الأرجنتيني للطب الشرعي الأنثربولوجي تقييما أوليا للمقابر الجماعية في سيراليون، وأصدر تقريره الأولي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وغطى التقرير مواقع في حقول تونغو، ومندكليما وكيلاهون ١ و ٢ و ٣ وكينيما ١ و ٢ وقرى تانديكوم، ونونكوفا، وكونيادوغو، وكارينا، ومايونغو، وقدم نتيجة تحاليل الخبراء للمواقع وخصائصها وعدد الضحايا مستعينا بالنظام العالمي لتحديد المواقع ويعرض التقرير الذي قُدم إلى لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة توصيات لصون تلك المواقع وإخضاعها لتحاليل أخرى.

٣٠ - وأجرى القسم المعني بحقوق الإنسان أيضا أنشطة تدريبية وأخرى لبناء القدرات من أجل أعضاء الجهاز القضائي والمسؤولين عن إنفاذ القوانين والمنظمات غير الحكومية المحلية لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، شارك في تدريب قضاة الصلح الذين ألحقوا في شباط/فبراير ٢٠٠٢ بالجهاز القضائي لتعزيزه. وقدم الدعم أيضا للأنشطة التحضيرية والإعلامية المتعلقة بالمحكمة الخاصة وذلك، بالتعاون مع المفوضية ولجنة تقصي الحقيقة والمصالحة. وعزز القسم تعاونه مع وحدات بعثة الأمم المتحدة الأخرى وبخاصة مع الشرطة المدنية والمراقبين العسكريين ووحدة حماية الأطفال وقسم الشؤون

المدنية. واضطلع أيضا بدور نشط في الأنشطة والاجتماعات المتعلقة بإعداد التقارير المتكاملة وفي أنشطة التوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٣١ - وبدعم من المفوضية، شارك القسم المعني بحقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وواصل تقديم مساهمات كبيرة في مسألتي حقوق الإنسان وسيادة القانون في الاستراتيجية الوطنية لإصلاح سيراليون وذلك من خلال مكتب وكيل الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الحكم وتثبيت الاستقرار.

باء - الأنشطة المضطلع بها في المقاطعات

٣٢ - مع استئناف المحاكم والسجون والشرطة لأنشطتها تدريجيا في المقاطعات، ركزت المكاتب الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان التابعة للبعثة على تلك العمليات. وفي بورت لوكو، وكامبيا، وبومبالي، وكونو، وكينيما، قام المسؤولون عن حقوق الإنسان بأنشطة تدريبية وأخرى لبناء القدرات وسهلوا إنشاء تحالفات بين المنظمات غير الحكومية ولجان لحقوق الإنسان لتضطلع بأنشطة مشتركة في مجالات الرصد والإبلاغ والتوعية. وأنشأ القسم المعني بحقوق الإنسان أيضا مكتبات مرجعية لحقوق الإنسان في مقاطعات كامبيا وبورت لوكو وكينيما وفي لونسار ليستعين بها الطلبة وجماعات حقوق الإنسان وغيرهم من أفراد المجتمع المدني. وهناك ترتيبات جارية لإنشاء مكتبات مرجعية مماثلة في جميع المقاطعات الـ ١٢ بما فيها المنطقة الغربية.

جيم - رصد المحاكم ومراكز الشرطة والسجون

٣٣ - عادت الآن المحاكم الابتدائية إلى ممارسة أنشطتها في جميع المقاطعات الـ ١٢ ولكن بوجود ٤ قضاة فقط يعملون بنظام التناوب. ولإكمال العدد المحدود من القضاة المدربين، تم في كانون الثاني/يناير تدريب ٨٦ من قضاة الصلح والكتبة التابعين لهم، ثم وزعوا على مختلف المقاطعات والمنطقة الغربية. وبموجب قوانين سيراليون، يتمتع اثنان من قضاة الصلح بسلطات مماثلة لسلطات قاضي جزئي واحد. ويعد توزيع قضاة الصلح في جميع أنحاء البلد، خطوة هامة صوب تحسين الوصول إلى العدالة، ولكن يبدو أن صعوبات لوجستية كانعدام السكن، عرقلت قيام قضاة الصلح المعينين حديثا بجميع مهامهم على نحو فعال.

٣٤ - وبالرغم من التقدم المحرز في عودة المحاكم، لا يزال هناك عدد مرتفع من القضايا التي لم ينظر فيها بعد. ويعزى ذلك أساسا إلى انعدام التمثيل القانوني وحالات الإرجاء المتعدد

للجلسات بسبب عدم مثول طرفي القضية أمام المحكمة. وهناك عدة قضايا معلقة في المقاطعة الشمالية لأنه لا توجد فيها محكمة عليا. وهناك أوجه قصور ملحوظة في تناول القضايا المتعلقة بالأحداث والنساء. فيبدو أنه في بعض القضايا، وخاصة تلك التي صدرت فيها أحكام بسجن نساء عجزت عن تسديد ديونهن، أن الأحكام وطريقة تنفيذها تخالف المعايير الدولية إذ اضطرت النساء لقضاء عقوبة سجنهن ومعهن أطفالهن الرضع. وباستثناء فريتاون، التي يوجد فيها محكمة للأحداث، وإصلاحية ومدرسة معتمدة، فإن المحاكم في المقاطعات ليس لديها أي ترتيبات خاصة بالأحداث. ويمثل الأطفال بالتالي أمام المحاكم دون أدنى ضمانات للمعايير الدولية الواجبة التطبيق. ولمعالجة هذه المشاكل، وضع القسم المعني بحقوق الإنسان التابع للبعثة ووحدتها لحماية الأطفال منهجية لرصد حالة الأحداث داخل النظام القضائي بهدف استنباط حل استراتيجي شامل.

٣٥ - وتحسنت ظروف الاحتجاز وأداء المسؤولين عن إنفاذ القوانين، ويعزى ذلك أساسا إلى أنشطة الرصد والتدريب المنتظمين التي تقوم بها البعثة. وقدمت في شباط/فبراير ٢٠٠٣ حشايا إلى المحتجزين في سجن بورت لوكو. وللتخفيف من الاكتظاظ، وُسّع سجن كويدو ببناء جناح جديد وإعداده. غير أن ظروف الاحتجاز في زنزانات مراكز الشرطة والسجون غالبا ما تظل أبعد من أن تستوفي أدنى معايير حقوق الإنسان الأساسية. وتشمل أكثر المشاكل تواترا، ضعف إجراءات الفصل بين النساء والرجال، والظروف غير الصحية وعدم كفاية العناية الطبية والاكتظاظ.

٣٦ - وردت السلطات على الاستفسارات بشأن المزاعم عن انتهاكات ارتكبها مسؤولون ويعود الفضل في جانب منه في ذلك إلى أنشطة الرصد التي يقوم بها القسم المعني بحقوق الإنسان التابع للبعثة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وافقت سلطات السجون على التحقيق في وفاة سجين في سجن ماغبوركا في مقاطعة توثكوليلي، يزعم أنه مات متأثرا بجراح أصيب بها جراء ضربه على أيدي المسؤولين عن السجن. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، فتحت شرطة سيراليون تحقيقا في عملية اغتصاب يزعم أنها ارتكبت على أيدي القوات المسلحة بحق طفلة عمرها ثمانية أعوام.

دال - التدريب

٣٧ - ركزت برامج التدريب التي نفذها القسم المعني بحقوق الإنسان التابع للبعثة على التدريب في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني من أجل أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام وأفراد شرطة سيراليون. والمسؤولين العسكريين والمسؤولين عن السجون، وموظفي المحاكم ومدرسي التعليم الثانوي وأفراد مؤسسات المجتمع المدني بما فيها المنظمات النسائية،

والصحفيين. وتم اختيار المشاركين في البرامج على أساس أن يشكلوا فيما بعد وحدة تدريبية في مكان العمل لفائدة مختلف المؤسسات مما يضمن الاستمرارية. وحضر أكثر من ٥٠٠ شخص مختلف دورات تدريب المدربين. وحتى الآن، بلغت نسبة أفراد شرطة سيراليون الذين شاركوا في مختلف البرامج التدريبية التي نفذتها البعثة ٣٠ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أكثر من ٦٠٠ من أفراد قوات حفظ السلام الذين استفادوا من برامج تدريب مماثلة شدد فيها على المعايير الدولية الواجبة التطبيق في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

هاء - بناء القدرات والتعاون التقني والدعوة

٣٨ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتصميم عدد من مشاريع التعاون التقني، الرامية، في جملة أمور إلى، تحسين الوصول إلى العدالة وتشجيع ظهور ثقافة تحترم حكم القانون، وبتنفيذ هذه المشاريع بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وتم تقديم المساعدة، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى مركز المحامين للمساعدة القضائية لتقديم خدمات قانونية مجانية للمرة الأولى في سيراليون. وقام القسم المعني بحقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بوصفه ميسِّرا للبرنامج، بمساعدة المركز في تحديد القضايا وقام أيضا برصد أدائه. ورغم أعمال مركز المحامين للمساعدة القضائية، لا تزال هناك أعداد غفيرة من المحتجزين بدون أي مساعدة قانونية وخاصة في المقاطعات.

٣٩ - وقامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في إطار برنامج التآزر بين المجتمعات المحلية، بدعم ست منظمات شعبية لحقوق الإنسان وذلك بتناول المسائل الناشئة الرئيسية لحقوق الإنسان في مرحلة ما بعد الصراع في سيراليون. وفيما يلي المنظمات والبرامج المدعومة:

(أ) لجنة حقوق الإنسان للشرق والجنوب: دورات إعلامية وحلقة عمل تدريبية بشأن حقوق المرأة من أجل الريفيات باللغات المحلية؛

(ب) حركة الشباب من أجل اللاعنف والسلام: إنتاج مواد إعلامية بشأن حقوق الإنسان العامة والسلام؛

(ج) دراسات عن السلام والصراعات، جامعة سيراليون - فريق عامل خاص للمحاكم: تنظيم دورات إعلامية واستحداث برامج تثقيفية موحدة بشأن حقوق الإنسان لاستخدامها بالمدارس؛

(د) ختان الإناث: إجراء أبحاث ونشر المعلومات بشأن ختان الإناث؛

(هـ) الاتحاد من أجل حماية حقوق الإنسان: إجراء مسابقات في الفنون وتقديم عروض فنية عن حقوق المرأة والطفل؛

(و) منتدى المرأة: إنتاج ونشر معلومات فضلا عن إذكاء الوعي بحقوق المرأة.

ولقد قامت البرامج التي حصلت على مساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إطار برنامج التآزر بين المجتمعات المحلية بتزويد المنظمات غير الحكومية، التي تعمل في الغالب بمعزل عن الجهات الأخرى و/أو بالتنافس معها، بفرص للبروز والتعاون.

٤٠ - وقامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، عن طريق صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب، بتمويل أنشطة من أجل توفير علاج للصدمات النفسية وإسداء المشورة والتدريب على المهارات لثلاثين ضحية من ضحايا التعذيب من مقاطعة بومبالي خلال فترة ١٨ شهرا. وقامت بتنفيذ هذه الأنشطة منظمات غير حكومية محلية، وهي هيئة تمكين الأوساط الشعبية من أجل الاعتماد على الذات ومركز الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنتدى النساء الأفريقيات العاملات في حقل التربية والتعليم. ولقد أدت الأنشطة المتصلة بهذا البرنامج حتى الآن إلى إنشاء مركز لرعاية ضحايا التعذيب، وتنظيم دورات لإسداء المشورة لثلاثين مستفيدا، وتسجيلهم في المؤسسات المهنية والتعليمية. وفي إطار المشروع نفسه افتتح مركز توثيق يهدف إلى جمع الشهادات من ضحايا التعذيب وغير ذلك من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان.

واو - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأمين المظالم

٤١ - ومع الاختتام المتوقع للجنة تقصي الحقيقة والمصالحة في عام ٢٠٠٣، يجري بذل الجهود للشروع مجددا في التحضير لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، وهو الأمر الذي تم تأجيله بغية إتاحة الوقت الكافي لإنشاء آليات انتقالية معنية بالعدالة للتصدي للتحديات المباشرة في فترة ما بعد الصراع في سيراليون. وستوفر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان متابعة هامة لتوصيات لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة، كما أكد رئيس سيراليون أثناء افتتاح جلسات الاستماع العامة للجنة تقصي الحقيقة والمصالحة في تموز/يوليه ٢٠٠٣.

٤٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، قام مكتب أمين المظالم، بالاشتراك مع أمانة الكومنولث ورابطة أمناء المظالم الأفريقية، بتنظيم حلقة عمل وطنية لمدة ثلاثة أيام بعنوان ''تطوير دور مكتب أمين المظالم في سيراليون''. وتتمثل الأهداف الأساسية لحلقة العمل في مناقشة الاستراتيجيات المناسبة لأمين المظالم في سيراليون، ودراسة التحديات أمام كفالة الحكم الرشيد والمساهمة في إيجاد فهم أفضل لمفهوم أمين المظالم في الإدارة العامة وبين أصحاب المصلحة الآخرين.

رابعا – العدالة في الفترة الانتقالية

ألف – لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة

٤٣ – شاركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشكل خاص في إنشاء لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة وتسيير أعمالها وتمويلها. وحققت اللجنة أثناء السنة تقدما في مجال إنجاز أهدافها. وبدأت اللجنة، في أعقاب افتتاح أعمالها في تموز/يوليه ٢٠٠٢، فترتها التحضيرية القانونية التي بلغت مدتها ثلاثة أشهر، وتعيّن عليها، خلالها، اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتسيير أعمالها تسييرا فعالا. ووفقا للمادة ٥ (٣) من قانون تأسيس لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة، تشمل التدابير، في جملة أمور، تعيين الموظفين وتحديد أماكن العمل وإعداد الميزانية وترتيب أولويات أعمالها وإجراء أبحاث أولية بشأن المعلومات الأساسية وجمع المواد الداعمة لتحقيقاتها. وكما هو مطلوب، اعتمدت اللجنة ميزانية واتخذت قرارات بشأن العديد من المسائل التشغيلية والمنهجية. وبعد انتهاء الفترة التحضيرية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أجرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقييما لعمليات لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة، أوضح وجود عدد من أوجه النقص الخطيرة التي تعرقل سير أعمالها السلس. ولمعالجة ذلك قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالتعاون مع شركائها، باتخاذ عدد من التدابير المؤقتة لتعزيز دعم الأمانة للجنة تقصي الحقيقة والمصالحة. وشملت هذه التدابير تغيير الأمين التنفيذي المؤقت والقيام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بنشر خبراء دوليين لتوفير الدعم الإداري والعملي. وأثناء هذه الفترة تم تعيين لجنة إشراف مؤقتة لتوفير الإرشاد بشأن السياسات وضمان تنفيذ لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة لأنشطتها. وأنهت هذه اللجنة عملياتها بتعيين الأمين التنفيذي في شباط/فبراير ٢٠٠٣.

٤٤ – وعلى أثر التدابير العلاجية، بدأت لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة مرة أخرى في تنفيذ أنشطتها العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وانتقلت إلى مقرها الدائم في منطقة بروكفيلدز في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بدأت لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة مرحلة انتشارها. ولقد بدأت مرحلة الانتشار التي استمرت حتى آذار/مارس ٢٠٠٣، بشكل رمزي في بومارو بمقاطعة كيلاهون، حيث نشب الصراع في عام ١٩٩١. ولقد شملت عملية الانتشار انتشارا في جميع أنحاء البلد لحوالي ٧٠ شخصا مكلفين بأخذ البيانات وثلاث منسقين إقليميين لجمع المعلومات بشأن مخالفات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني المتصلة بالصراع. ولقد نُشر الأفراد الذين يسجلون البيانات أيضا في غانا وغامبيا وغينيا ونيجيريا لجمع المعلومات المتصلة بولاية البعثة من لاجئي سيراليون. وقبل نشر جامعي البيانات تم تدريبهم على مجموعة متنوعة من

الموضوعات بما في ذلك معرفة وفهم لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة وولايتها ومهامها والمسائل الخاصة بالسرية وتجريم الذات وكيفية التعامل مع الأطفال والنساء والإيذاء الجنسي والانتهاكات القائمة على أساس نوع الجنس والمحاربين والمعتدين والمهارات النفسية والاجتماعية. ولقد تم تحديث هذا التدريب بانتظام لتناول المسائل التي تعرض لها موظفو اللجنة أثناء أداء مهامهم. وبعد اختتام عملية أخذ البيانات في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣، بقي فريق صغير واحد لجمع معلومات وبيانات إضافية من الشهود حسب الاقتضاء. وحتى الآن جمعت لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة أكثر من ٥٠٠ ٧ بيان من كافة المجموعات المستهدفة بما في ذلك النساء والأطفال والمحاربين السابقين، بالإضافة إلى ٣٠٠ ١ شهادة جُمعت في السابق بواسطة مشروع ''المسح'' الأولي الذي أجراه مستشار عينته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتواصل لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة تلقى البيانات من الأفراد، الذين لا يزال يتعين تسجيل عدد لا بأس به منهم كمواطنين بسيراليون وتم تشجيع الأطراف المعنية الأخرى على تقديم البيانات طواعية نتيجة الدعاية الناجمة عن مرحلة جلسات الاستماع وكذلك بسبب عدم تحقق عمليات الانتقام التي كان يُخشى منها بسبب التعاون مع اللجنة.

٤٥ - وبعد اختتام مرحلة الانتشار، نفذت لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة مرحلة جلسات الاستماع من ١٤ نيسان/أبريل حتى ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وشملت جلسات الاستماع الضحايا والشهود والمعتدين ولقد أتوا جميعهم بأعداد غفيرة للإدلاء بشهاداتهم أمام اللجنة.

٤٦ - ولقد عُقدت أربعة أنواع من جلسات الاستماع هي: فردية وموضوعية وتختص بأحداث معينة ومؤسساتية. وتقوم جلسات الاستماع الفردية إلى الشهود باستنساخ ونشر بعض أهم البيانات التي تم جمعها وذلك باستخدام معايير للانتقاء محددة مسبقا. وتم تحديد جلسات الاستماع المواضيعية لإنتاج تحليل اجتماعي يصف ويفسر الماضي من حيث عدد الموضوعات المحددة، مثل:

(أ) الحكم الرشيد، بما في ذلك المشاركة في العمليات السياسية واحترام حقوق الإنسان؛

(ب) دور المجتمع المدني؛

(ج) دور مجتمعات المهاجرين المحلية؛

(د) إدارة الموارد المعدنية والمسائل المتعلقة بفساد الذمة؛

(هـ) النساء والفتيات.

وتعتزم اللجنة، عن طريق جلسات استماع محددة لأحداث معينة، التأكد من أثر أحداث معينة، مثل الانقلابات والهجمات العسكرية ودور جهات معينة و/أو مؤسسات معينة بشأن ظهور أزمات حقوق الإنسان في سيراليون.

٤٧ - ومع أنه قد تم تصوير عمليات الإدلاء بالشهادات أثناء جلسات الاستماع العامة، فقد جرى تصوير الشهود في جلسات الاستماع المغلقة، رهنا بموافقتهم المسبقة، من الخلف لإخفاء هوياتهم. ولقد قام محام بمساعدة كل شاهد قبل جلسة الاستماع وأثناءها وبعدها. ولقد ساعد في جلسات الاستماع متطوعون من الصليب الأحمر في سيراليون وممرضة ملحقة بالمستشفى الحكومي. وتقوم شرطة سيراليون عادة بتوفير الأمن. وتم بذل جهود لكفالة تمثيل القضايا المختارة للعديد من الجرائم المرتكبة في المقاطعات في أوقات مختلفة وبواسطة أشخاص ينتمون إلى جماعات مختلفة.

٤٨ - ولقد وفرت جلسات الاستماع الفردية إلى الشهود بالفعل للجنة تقصي الحقيقة والمصالحة والجمهور طائفة عريضة من الشهادات الهامة. ولقد بدأت جلسات الاستماع العامة ببيان من شخص بُترت إحدى أطرافه، وهو أمر هام نظرا لأن رابطات المبتورين أحجمت من قبل عن التعاون مع لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة. وقدم العديد من ضحايا بتر الأطراف الآخرين شهاداتهم، في فريتاون وفي المقاطعات على حد سواء.

٤٩ - وعملا بولايتها، أولت لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة اهتماما خاصا لتجارب النساء والأطفال أثناء الحرب. وعقدت جلسات مغلقة خاصة قدم فيها ضحايا العنف الجنسي والأطفال شهادتهم. ومع ذلك، فإن الكثير من النساء قدمن شهادات صريحة بالعنف الجنسي أثناء جلسات الاستماع العامة. وقدم وزير الرعاية الاجتماعية وشؤون الجنسين والأطفال شهادته وافتتح جلسات الاستماع المواضيعية بشأن النساء والفتيات. وشهدت هذه الجلسات، بفضل دعم منظمات المرأة الرئيسية، عددا كبيرا من الشهود الهامين واهتماما كبيرا من عامة الجمهور.

٥٠ - وجاءت الغالبية العظمى من الشهادات أثناء جلسات الاستماع من الضحايا، كما قدم بعض مرتكبي الجرائم شهادتهم. غير أنه لم تكن هناك سوى قلة من المواجهات التي تستهدف المصالحة بين المجني عليهم والجناة. وقد عقدت جلسات الاستماع على نطاق البلد في جميع المقاطعات، بما في ذلك المنطقة الغربية. وكان عدد الحضور في جميع هذه الجلسات، ولا سيما في المناطق، كبيرا، مما يعكس مستوى اهتمام السكان بالعمليات التي تقوم بها اللجنة. ومع نهاية شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣، كان قد تم عقد ٩٠ جلسة، في فريتاون وفي جميع المقاطعات الاثنتي عشرة على حد سواء. وفي ٥ آب/أغسطس حضر الرئيس أمام اللجنة

وقدم عرضا لتاريخ سيراليون وتطور الصراع. وكان قد سبقه زعيم المؤتمر الشعبي العام المعارض، السيد إرنست كوروما، الذي دعا إلى المصالحة الوطنية واعتذر عن أي ضرر يمكن أن يكون قد تسبب فيه المؤتمر الشعبي العام. وفي ٦ آب/أغسطس، نظمت اللجنة بعض أنشطة المصالحة كي تختتم بها جلسات الاستماع العامة.

٥١ - وبعد إنهاء مرحلة الجلسات العامة، بدأت لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة مرحلة كتابة تقاريرها، التي من المقرر أن تنتهي في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بتقديم تقرير نهائي. واستكمالا لعملية تقديم التقرير، بدأت اللجنة تحقيقات وبحوثا تفصيلية عن مسائل شتى ستعالجها في تقريرها النهائي. وكلفت أفرقة من المحققين والباحثين بمواضيع وعهد إلى باحث و/أو محقق رئيسي بالمسؤولية عن كل موضوع منها. وتشمل مواضيع البحث الرئيسية ما يلي:

(أ) تاريخ الصراع؛

(ب) طابع الصراع، بما في ذلك الانتهاكات؛

(ج) دور الأطراف الخارجية، بما في ذلك البلدان، والهياكل العسكرية، والأطراف الفاعلة الدولية، والمؤسسات والهياكل الدولية؛

(د) تاريخ البلد والمنطقة؛

(هـ) الموارد المعدنية، واستخدامها وأثرها على الصراع والبلد؛

(و) مؤسسات الحكومة، وسيادة القانون، والحكم، وحقوق الإنسان، والديمقراطية ومسائل الفساد؛

(ز) النساء والأطفال؛

(ح) دور لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة؛

(ط) رؤيا المستقبل لسيراليون (التوصيات والتعويض والمصالحة).

٥٢ - وعلى الرغم من أن من المقرر أن تختتم لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة عملياتها في تشرين الأول/أكتوبر، فإن المرحلة الراهنة لعملياتها تدفع إلى الاعتقاد بأنه قد تكون هناك حاجة إلى اللجوء إلى حكم إلزامي بتمديد الولاية المؤقتة، لإتاحة مزيد من الوقت للجنة كي تنهي عملها. وفي منتصف شهر أيلول/سبتمبر، ستكون مفوضية حقوق الإنسان قد أوفدت بعثة عاملة إلى اللجنة. وسيكون أحد الأهداف من وراء ذلك إعداد تقرير مالي وسرد للعمليات التي اضطلعت بها اللجنة منذ إنشائها في تموز/يوليه ٢٠٠٢.

٥٣ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، وأثناء استعراض منتصف المدة في سيراليون لعمليات لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة، نقحت مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع اللجنة، تكلفة احتياجاتها التشغيلية إلى ٤,٦ مليون دولار من تقديرها السابق بمبلغ ٦.٦ مليون دولار. وبلغت قيمة التبرعات التي تم التعهد بها ٨٥ في المائة من مجموع احتياجات اللجنة. بيد أن ورود أموال التبرعات على مراحل، وفي بطء أحيانا، كثيرا ما أدى إلى مصاعب في تدفق النقد، مما أرغم مفوضية حقوق الإنسان على أن تحول مؤقتا أموالا من أنشطة أخرى كي تضمن تنفيذا ميسرا لعمليات اللجنة.

باء - المحكمة الخاصة

٥٤ - في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، قام المدعي العام ووزير العدل والممثل الخاص للأمين العام بالنيابة، بتنصيب قضاة المحكمة الخاصة في حفل حضره عدد من الشخصيات البارزة، بمن فيهم رئيس جمهورية سيراليون. وقد انتخب القاضي جيفري روبرتسون رئيسا للمحكمة والقاضي روسولو جون بانكول طومسون رئيسا للدائرة الابتدائية. وفي الأسبوع الأول من شهر آذار/مارس، اجتمع قضاة المحكمة في جلسة عامة في لندن. وقام القضاة في تلك المناسبة باستعراض وتعديل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة وانتخبوا القاضي جيلاجا كنغ نائبا للرئيس. وفي ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، أكد القاضي رئيس الدائرة الابتدائية إدانة قادة الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة، فوداي سايبناح سنكوح[(١)]، وجوني بول كوروما، وسام بوكاري، وعيسى حسن سيسي، وأليكس تامبا بريما، وموريس كالون، وقائد قوات الدفاع المدني سام هينغا نورمان، الذي كان في ذلك الوقت وزيرا للداخلية، وأصدر أوامر باعتقال المتهمين السبعة، ونقلهم وحبسهم بصورة مؤقتة. وقد نفذت خمسة من الأحكام السبعة بالاعتقال والنقل والحبس المؤقت في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣[(٢)]. واحتجز المعتقلون في مرفق الاحتجاز المؤقت للمحكمة في بونتي. وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، أمرت المحكمة بنقل أوجستين جباو، وهو قائد سابق للأمن في قوات الدفاع المدني، والمشتبه فيه إلى عهدة المحكمة الخاصة.

٥٥ - وعقب إحضار المتهمين إلى المحكمة لإعلانهم بالاتهامات الموجهة إليهم، أُعيدوا إلى الحراسة لحين صدور أوامر أخرى من المحكمة الخاصة. واحتُجز المتهمون في سجن بونتي لحين نقلهم في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى مرافق احتجاز المحكمة الخاصة في فريتاون.

٥٦ - وفي ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، كشفت المحكمة عن اتهام مختوم سابقا موجه ضد الرئيس شارلز تايلور رئيس ليبريا. ولم يُعتقل تايلور، الذي كان يحضر مؤتمرا للسلام في أكرا في ذلك الوقت، في غانا وعاد إلى مونروفيا في اليوم نفسه. وقد وجهت المحكمة الاتهام حتى الآن إلى ١٢ شخصا.

خامسا – الاستنتاجات والتوصيات

٥٧ - أُحرز تقدم كبير، منذ التقرير الأخير للمفوض السامي، في ميدان حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سيراليون. وقد أدى التقدم المحرز في عملية السلام عموما إلى اتخاذ ترتيبات من أجل السحب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، المقرر حاليا أن يجري في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، رهنا بتحقيق معايير أساسية محددة. وتشمل هذه المعايير قدرة وكالات الأمن الوطنية على توفير الأمن في البلاد وحماية سلامتها الإقليمية. وتجري حاليا مناقشات حول طابع وجود الأمم المتحدة في سيراليون بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وستشكل هذه المناقشات المقترحات التي سيقدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن في مستهل عام ٢٠٠٤، على النحو المطلوب في قراره ١٤٩٢ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣. ومن المهم أن يحتفظ الوجود المقترح للأمم المتحدة بعنصر أساسي لحقوق الإنسان قادر على رصد حالة حقوق الإنسان، وتوفير التعاون التقني، والمساعدة في بناء قدرات وطنية في مجال حقوق الإنسان، والإسهام في تنسيق جهود الدعوة.

٥٨ - وقد أدى التقدم الذي أحرزته لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة في تنفيذ ولايتهما إلى تيسير عملية التصدي للاعتداءات والانتهاكات التي حدثت في الماضي. وسيساعد النجاح في تنفيذ دور كل من اللجنة والمحكمة على تعزيز إقامة أساس صلد ومرن لإنشاء مجتمع لمرحلة ما بعد الصراع يقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وستواصل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقديم دعمها للجنة لضمان إنجازها لمهمتها، فتشجع بذلك على الإصلاح والمصالحة في سيراليون. وينبغي للمجتمع الدولي والحكومي دعم اللجنة كي توطد المكاسب التي حققتها حتى الآن بالعمل على وجود الهياكل المناسبة للمساعدة على تنفيذ توصياتها. ومن المقرر أن يجري ذلك في عام ٢٠٠٣. ولا تزال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ملتزمة بمساعدة ما يتصل بالموضوع من مبادرات المتابعة الرامية إلى تدعيم الإنجازات التي حققتها اللجنة.

الحواشي

(١) توفي بعد ذلك وفاة طبيعية في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

(٢) أُفيد في وقت لاحق عن مقتل اثنين من المتهمين، هما سام بوكاري وجوني بول كوروما، في ليبريا. وسلمت جثة سام بوكاري إلى المحكمة للتعرف وإجراء الفحص الشرعي في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.